



The Committee for the Preparation of
Human Rights Action Plan



خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر المفهوم والخصائص

اللجنة المعنية بإعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

✉ cpnhrap@mofa.gov.qa 🌐 www.mofa.gov.qa/cpnhrap ☎ 40112700

أهمية خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

أجرى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد بفيينا في يونيو ١٩٩٣ استعراضاً واسع النطاق لما أُحرز من تقدم منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ وسعى المؤتمر أيضاً إلى تحديد العراقيل التي تحول دون تحقيق المزيد من التقدم وسبل التغلب عليها.

وأسفر مؤتمر فيينا عن دراسة وثيقة للمفاهيم والآليات والعديد من مقترحات المقاربات الجديدة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد اكتست وثيقة إعلان وبرنامج عمل فيينا أهمية خاصة نظراً لشموليتها واعتمادها بتوافق الآراء. وقد أوصى إعلان وبرنامج عمل فيينا بأن تنظر كل دولة في استصواب صياغة خطة عمل وطنية تبين الخطوات التي ستحسن الدولة بها تعزيز وحماية حقوق الإنسان (الجزء ثانياً، الفقرة ٧١).

واعتمدت العديد من الدول خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان. وتختلف هذه الخطط، التي ينظر إليها بمثابة أداة لتحسين حالة حقوق الإنسان في الدولة المعنية، من حيث نطاقها وتركيزها. وتشمل الحقوق المدنية والسياسية، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغالباً ما تستهدف

بوجه خاص أفراداً وجماعات تعاني من الحرمان بوجه خاص. ويتناول بعضها مسائل محددة ذات صلة بحقوق الإنسان والبيئة، أو حقوق المستهلكين أو ضحايا الجريمة.

ومنذ مؤتمر فيينا، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإعداد مبادئ توجيهية بشأن خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وقدمت للعديد من الدول مساعدات تناولت كيفية إعداد هذه الخطط، وتابعت معها التقدم المحرز على صعيد مختلف خطط العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان، ووقفت على التجارب الوطنية في إعداد هذه الخطط.

إن خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان هي مقارنة واقعية وعملية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولئن كانت بعض المبادئ العامة تسري على جميع خطط العمل الوطنية، فما من مقارنة موحدة يمكن أن تطبق على جميع الدول. لذلك ينبغي تكييف خطة العمل الوطنية مع الظروف السياسية والثقافية والتاريخية والقانونية للدولة المعنية. ويترك الأمر لكل دولة لكي تقرر السياسات والبرامج والأنشطة التي ستتخذها لبلوغ غاياتها العامة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

تشكيل اللجنة المعنية بإعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لدولة قطر

يأتي قرار مجلس الوزراء الموقر في اجتماعه العادي التاسع لعام ٢٠١٧ المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٣/١ بتشكيل لجنة معنية بإعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في إطار الاهتمام المتزايد الذي توليه دولة قطر بموضوع تعزيز وحماية حقوق الإنسان والذي يشكل خياراً استراتيجياً للدولة. وقد تم التأكيد على ذلك في رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وفي استراتيجية التنمية الوطنية الأولى ٢٠١١-٢٠١٦ والثانية ٢٠١٨-٢٠٢٢، ووفقاً لقرار مجلس الوزراء الموقر فإن اللجنة الوطنية يترأسها سعادة الأمين العام لوزارة الخارجية وعضوية عدة جهات معنية بالدولة تشمل:

١. إدارة حقوق الإنسان - وزارة الخارجية.
٢. الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
٣. إدارة حقوق الإنسان - وزارة الداخلية.
٤. وزارة العدل.
٥. وزارة التعليم والتعليم العالي.
٦. وزارة الصحة العامة.
٧. وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية.
٨. اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

نصائص خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان هي مقارنة واقعية وعملية لتعزيز وحماية حقوق الانسان، وبالرغم من الطابع الخاص لكل خطة، فإن خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان ينبغي أن تتقاسم الخصائص التالية:

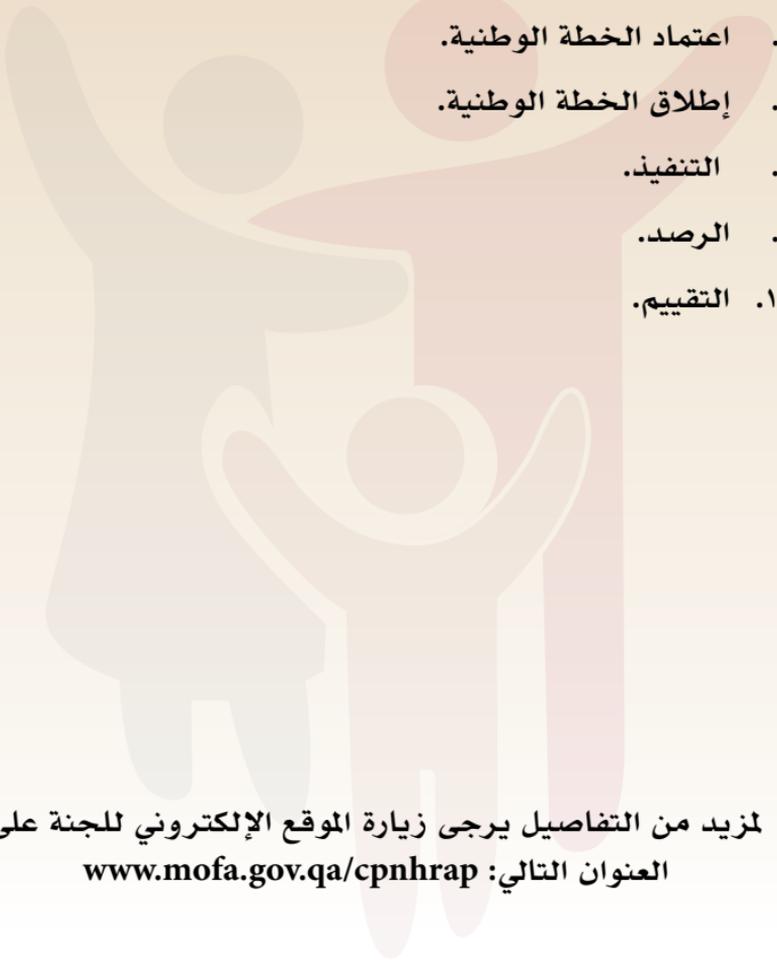
- أن تستند إلى معايير حقوق الإنسان العالمية.
- أن تكون شاملة في نطاقها.
- أن تكون مشروعاً وطنياً.
- أن تكون عملية المنحى.
- أن تكون وثيقة متاحة لعامة الجمهور.
- أن تكون عملية متواصلة.
- الأبعاد الدولية.

وينبغي أن تتماشى خطة العمل الوطنية مع التزامات الدول وتعهداتها بالمعايير الدولية والإقليمية والوطنية في مجال حقوق الإنسان. كما ينبغي أن تعتمد خطط العمل الوطنية نهجاً شاملاً إزاء حقوق الإنسان وأن تسترشد بأمور منها المبادئ التالية:

- العالمية.
- الترابط وعدم قابلية التجزئة.
- المشاركة والإدماج.
- التطبيق التدريجي.
- المسائلة.
- المساواة وعدم التمييز.
- سيادة القانون.

كيفية إعداد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان

- يجب النظر إلى خطة العمل الوطنية باعتبارها عملية متسلسلة يشمل إعدادها مراحل التحضير والإعداد، والتنفيذ، والرصد والتقييم. ويجب التأكيد على أن عملية إعداد الخطة هي بنفس القدر من الأهمية لمحتوى الخطة نفسها.
- وينبغي أن تشمل مراحل التحضير والإعداد الخطوات التالية:
١. تشكيل لجنة وطنية تنسيقية.
 ٢. إجراء دراسة أساسية لواقع حقوق الإنسان في الدولة.

- 
٣. الاستفادة من أفضل الممارسات في مجال اعداد خطط العمل الوطنية لحقوق الانسان.
 ٤. الانخراط في مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة.
 ٥. صياغة الخطة الوطنية.
 ٦. اعتماد الخطة الوطنية.
 ٧. إطلاق الخطة الوطنية.
 ٨. التنفيذ.
 ٩. الرصد.
 ١٠. التقييم.

لمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للجنة على
العنوان التالي: www.mofa.gov.qa/cpnhrap